

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي بأفلو

بطل المقاومة الشعبية شريف بوشوشة



معهد الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

يُنظم ملتقى وطني افتراضي حول:

جرائم الفساد في مجال الصفقات

العمومية و آليات مكافحتها

"واقع و تحديات"

عبر تقنية التحاضر عن بعد

يوم: 21 جوان 2022

بمدرج المنتقيات

الرئيس الشرفي للملتقى الوطني الافتراضي :

الأستاذ الدكتور: طهاري عبد الكريم

(مدير المركز الجامعي بأفلو)

مدير الملتقى الوطني الافتراضي:

الدكتور: عيسى جعيون

(مدير معهد الحقوق و العلوم السياسية)

المنسق العام للملتقى الوطني الافتراضي :

الدكتور: عوية محمد

رئيس الملتقى الوطني الافتراضي :

الدكتورة: حساين عومرية

نائب رئيس الملتقى:

الدكتور: صدراقي محمد

رئيس اللجنة العلمية :

الدكتور: مقرين يوسف

نائب رئيس اللجنة العلمية:

الدكتور: بعاج محمد

رئيس اللجنة التنظيمية:

الدكتور: بن دراح علي إبراهيم

نائب رئيس اللجنة التنظيمية:

الأستاذ: مداني عبد القادر

رئيس لجنة التوصيات :

الدكتور: علي عثمان

نائب رئيس لجنة التوصيات:

الدكتور تيب محمد.

شروط المشاركة :

- أن يتسم البحث بالأصالة والحداثة، وأن يكون مرتبطا بأحد محاور الملتقى الوطني.

- أن تستوفي المداخلة الطرق العلمية والمنهجية المتعارف عليها و توثيق متكامل للمصادر والمراجع.

- إدراج التوصيات و المقترحات في نهاية المداخلة.

- تُقبل المداخلات الثنائية، ويتم التكفل بمتدخل واحد في حال المشاركات الثنائية.

- تُبدي اللجنة العلمية رأيها في الملخصات ويرسل إلى المعنيين بالملخصات المقبولة إشعارا بالقبول عن طريق البريد الإلكتروني.

- أن يتم اعتماد خط Simplified Arabic رقم 14 والهوامش برقم 12 للمداخلات باللغة العربية، و اعتماد خط Time New Roman رقم 12 والهوامش برقم 10 للمداخلات باللغة الأجنبية، على أن لا تتجاوز المداخلة 20 صفحة.

مواعيد هامة :

* آخر أجل لإرسال المداخلات يوم: 09 جوان 2022

* تاريخ الرد بالقبول يوم: 16 جوان 2022

* تاريخ انعقاد الملتقى يوم: 21 جوان 2022

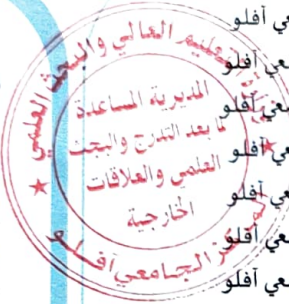
المراسلات و التواصل :

* ترسل جميع المشاركات عبر البريد الإلكتروني:

alfasad2022@gmail.com

أعضاء اللجنة العلمية

الأستاذ الدكتور قززان مصطفى.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور بريشي بلقاسم.....المركز الجامعي آفلو
الدكتورة حساين عومرية.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور عثمان علي.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور مقرين يوسف.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور جعيرن عيسى.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور غفاقلية ياسن عبد الله.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور بعاج محمد.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور عوية محمد.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور بن عمر الحاج عيسى.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور بن دراح ابراهيم علي.....المركز الجامعي آفلو
الدكتورة زكراوي حليلة.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور ميلودي لخضر.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور رقاب محمد.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور تريح مخلوف.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور ورنيني شريف.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور زغودي عمر.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور جعيرن البشير.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور شربالي المواز.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور شرفاوي مصطفى.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور زحزاح محمد.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور رقاب محمد.....المركز الجامعي آفلو
الدكتورة رابع وهيبة.....جامعة شادلي بن جديد الطارف
الدكتورة حمادن سومية.....المركز الجامعي تيبازة
الدكتورة حمداني هجيرة.....المركز الجامعي تيبازة
الدكتور بن سالم المختار.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور تيب محمد.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور كروبوش أحمد.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور بومقواس أحمد.....المركز الجامعي آفلو
الأستاذة شعيب ربيحة.....المركز الجامعي آفلو
الأستاذة هلال خيرة.....المركز الجامعي آفلو
الأستاذ مداني عبد القادر.....المركز الجامعي آفلو



الأستاذ صدراتي محمد.....المركز الجامعي آفلو
الأستاذ بولفعا عبد القادر.....المركز الجامعي آفلو
الأستاذة بلهوارى سمية.....المركز الجامعي آفلو
الأستاذ حرشاوي محي الدين.....المركز الجامعي آفلو
الدكتورة طعابة حدة.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور جيلالي محمد.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور زرقاة عيسى.....المركز الجامعي آفلو

أعضاء اللجنة التنظيمية:

كل طلبة الدكتوراه شعبة الحقوق جميع التخصصات

موضوع وإشكالية الملتقى الوطني :

إنّ من بين أكثر مجالات الفساد في القطاع العام الصفقات العمومية لاعتبارها عقود ممولة بميزانية الدولة، مما يجعلها عرضة للتجاوزات، سواء أثناء إبرامها أو أثناء منح الصفقة العمومية في حد ذاتها، مما ينتج عنه إهدار وتبديد المال العام دون الحصول على الهدف الأساسي من الصفقة العمومية من أشغال أو خدمات، حيث أصبحت الصفقات العمومية المجال الخصب للمنافسة غير مشروع من أجل الحصول عليها لتحقيق مصالح خاصة مع تنفيذها في أسوأ الظروف وبأبسط الإمكانيات ودون التقيد بالشروط المنصوص عليها قانونا كاحترام الأسعار ونوعيه الخدمات.

ولمكافحة هذه الجريمة سعى المشرع الجزائري على غرار التشريعات المقارنة لتكريس إجراءات رقابية وتنظيمية وأخرى ردية عقابية للوقاية من الفساد ومكافحته من خلال القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا المرسوم الرئاسي رقم: 247/15 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام .

ومن هنا نطرح الإشكالية الآتية: كيف أسس المشرع الجزائري لتجريم الفساد في مجال الصفقات العمومية؟ وهل توجت مساعيه القانونية والتنظيمية والإجرائية بالنجاح في الحد من هذه الجرائم ؟

محاور الملتقى الوطني الافتراضي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لجرائم الفساد في مجال

الصفقات العمومية.

المحور الثاني: إجراءات المتابعة والتحري في جرائم الفساد في

مجال الصفقات العمومية.

المحور الثالث: الآليات القانونية الوطنية والدولية لمكافحة جرائم

الفساد في مجال الصفقات العمومية.

المحور الرابع: الهيئات الوطنية والدولية المكلفة بمكافحة جرائم

الفساد في مجال الصفقات العمومية.

أهداف الملتقى الوطني الافتراضي:

- 1- التعريف بمختلف جرائم الفساد التي تمس المال العام في صورة الصفقة العمومية ومدى خطورتها.
- 2- دراسة مختلف التشريعات الداخلية المخصصة لمكافحة هذه الجرائم سواء المنصوص عليها في القانون رقم: 01/06 المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته أو المرسوم الرئاسي رقم: 247/15 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.
- 3- تحديد مختلف الجهود والآليات القانونية والتنظيمية الرامية إلى الحد من هذه الجرائم ومكافحتها.
- 4- بحث تفاصيل مختلف الهيئات الوطنية والدولية المكلفة بمكافحة جرائم الفساد في مجال الصفقات العمومية.